

مقدمة

Whereas the Customer wishes to deal with Qatar National Bank in order to open an Account/Accounts, and utilizing its banking services and the bank accepted hereof, the two parties have agreed that these conditions and provisions shall be construed in accordance with the Memorandum and internal Articles of Associations of the Bank and its regulations as well as the instructions of the Qatar Central Bank. Should there be any discrepancy between the Arabic and English texts, the Arabic text shall prevail. The two parties have agreed to abide by the following general Terms and Conditions.

التعريف

The following words wherever stated have the meaning assigned to them respectively:

The Bank: Qatar National Bank (Q.S.C).

The Customer: The Account holder (individual, corporate, legal entities such as establishments, organisations, societies and clubs) or any person seeking banking services from the Bank.

The Banking Transactions: Include documentation for opening Current, Savings, Call and Fixed Deposit Accounts, as well as all other accounts and any banking services offered by the Bank, from time to time.

1. General Terms and Conditions

1. Account Opening

- 1.1 Individual Account can be opened in the name of one person or jointly in the names of two or more persons. Personal accounts shall not be used for commercial purposes. In case this undertaking is breached, the Bank may close the account and report the violation to the concerned regulatory authority.
- 1.2 Account can be opened in the name of corporate, legal entities such as establishments, organisations and clubs on submission of documentation to the satisfaction of the Bank.

2. Account Opening Documents

Documents required for opening an account is determined by the Bank in accordance with related instructions and legal procedures. In case of failure to provide complete documents, when opening or maintaining an account, the Bank has the right to refrain from opening an account and close it if open.

3. Base Account Number

The Bank shall assign a base account number for each Customer to proceed with all transactions with the Bank. The base account number is used to group the Customer's various account types. The customer is permitted to open sub-account/accounts using the same base number and this/these accounts will be subject to the same terms and conditions.

4. The Signature's Specimen

The specimen signature of the Customer, registered with the Bank, shall be deemed as the basis for dealing with the Customer's accounts and shall remain effective unless amended or cancelled, such amendment or cancellation shall be valid only on the next working day following the day of receipt of such instructions by the Bank.

5. Deposits and Drawings

- 5.1 Customer may carry out all transactions with any of the Bank's branches.
- 5.2 Bank will accept the deposits from the Customer in cash or by the customary banking practices. Deposits into the Customer's account may be accepted without any responsibility to the Bank.
- 5.3 Withdrawal can be made by the account holder or by an authorised agent who can be appointed after completing the required documents prepared by the Bank. Cash withdrawals from either Savings or Call Deposit accounts shall be done by using the Bank's forms. Current Account cash withdrawals shall be done by using cheques issued by the Bank or the Debit Card.
- 5.4 Account holders who are unable to sign their name (blind/illiterate customers) should produce a proper identification acceptable to the Bank to perform the transaction before the concerned Bank official by using the fingerprint and stamp (if

مقدمة

حيث أن العميل يرغب في التعامل مع بنك قطر الوطني وذلك بقصد فتح حساب / حسابات والحصول على خدماته البنكية وحيث أن البنك يوافق على ذلك فقد اتفق الطرفان على أن تفسر هذه الشروط والأحكام وتنفذ وفقاً لعقد التأسيس والنظام الأساسي الداخلي للبنك ولوائحه وتعليمات مصرف قطر المركزي ويعتبر النص باللغة العربية هو المعتمد في حال حدوث اختلاف بين النصين العربي والانجليزي وقد اتفق الطرفان على تطبيق الشروط والأحكام العامة التالية:

التعريف

يكون للكلمات التالية أيما وردت المعاني الموضحة قرين كل منها:

البنك: بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق)

العميل: صاحب الحساب الفردي، الشركات، مؤسسات قانونية مثل المؤسسات، المنظمات، الجمعيات والنوادي أو التجاري أو أي شخص يطلب خدمات بنكية من البنك.

لمعاملات البنكية: وتشمل عقود فتح الحساب الجاري والإدخاري وتحت الطلب والوديعة الإستثمارية وكل أنواع الحسابات الأخرى.

أولاً: الشروط والأحكام العامة

١. فتح الحساب

- ١,١ يمكن فتح الحساب الفردي باسم شخص واحد، أو مشتركاً باسم شخصين أو أكثر. الحسابات الشخصية لا يمكن استعمالها لأغراض تجارية. في حال عدم الإيفاء بهذا التعهد، يحق للبنك إغلاق الحسابات والتبليغ عن المخالفة إلى الجهات التنظيمية المختصة.
- ١,٢ يمكن فتح الحساب باسم الشركات، المؤسسات القانونية مثل المؤسسات، المنظمات، الجمعيات والنوادي عند تقديم المستندات المستوفية لشروط البنك.

٢. مستندات فتح الحساب

المستندات المطلوبة لفتح الحساب يتم تحديدها من قبل البنك وفقاً للتعليمات والإجراءات القانونية المتبعة في هذا الشأن، عدم توفير المستندات المطلوبة كاملة سواء عند فتح الحساب أو للاستمرار فيه، يحق معه للبنك الإمتناع عن فتح الحساب وغلقه إذا كان مفتوحاً.

٣. رقم الحساب الرئيسي

يخصص البنك رقماً رئيسياً لكل عميل لإجراء كافة معاملاته البنكية مع البنك ويستخدم الرقم الرئيسي لتجميع أنواع الحسابات المختلفة الخاصة بالعميل. ويجوز للعميل فتح حساب / حسابات فرعية لرقم الحساب الرئيسي وتكون خاضعة لذات الشروط والأحكام.

٤. نموذج التوقيع

يعتبر نموذج توقيع العميل، المسجل لدى البنك أساساً للتعامل على حساباته ويظل سارياً ما لم يعدل أو يلغى ولا يسري التعديل أو الإلغاء إلا في يوم العمل التالي لاستلام البنك لطلب التعديل أو الإلغاء.

٥. الإيداع والسحب

- ٥,١ يستطيع العميل إجراء كافة تعاملاته عن طريق أي فرع من فروع البنك.
- ٥,٢ يقبل البنك الإيداعات من العميل نقداً أو بالطرق المتعارف عليها بنكياً، ويجوز للبنك قبول إيداعات الغير في حسابات العميل دون أدنى مسؤولية على البنك.
- ٥,٣ يكون السحب بواسطة صاحب الحساب أو من قبل وكيل مفوض، والذي يمكن تعيينه بعد تحرير وتوقيع الأوراق اللازمة لذلك والمعدة من طرف البنك. السحوبات النقدية من حسابات التوفير وحسابات تحت الطلب سوف تتم باستخدام نماذج البنك أو بطاقة السحب، أما بالنسبة للحسابات الجارية فيتم السحب بواسطة الشيكات التي يصدرها البنك أو بطاقة السحب.

٥,٤ أصحاب الحسابات الذين لا يتمكنون من التوقيع بأسمائهم (العلاء المكفوفون / الأميون) مطالبون بتقديم هوية مناسبة ومقبولة للبنك وإجراء المعاملة أمام الموظف المختص في البنك وذلك باستخدام البصمة أو الختم (إن وجد) قبل سحب أي مبلغ (تنطبق على الحسابات الفردية فقط)، وحرصاً على مصالح العميل المكفوف / الأمي فإن البنك لا يقوم بإصدار دفاتر الشيكات أو بطاقات الخصم لهم إلا بواسطة وكيل رسمي.

٦. الحوالات الصادرة والواردة وعمليات التحصيل

- ٦,١ تُقبل برسم التحصيل (إلا إذا تم الاتفاق على عكس ذلك مع البنك) وفقاً للأعراف البنكية السائدة، والشيكات وأرباح الأسهم والسندات المشروعة وأية حوالات أخرى مسحوبة لأمر المودع أو لحامله ويتم إيداعها بالحساب. يحق للبنك رفض الشيكات والسحوبات أو أية أوراق مالية أخرى قابلة للتبادل مسحوبة لأمر طرف ثالث يحتفظ البنك بحق الخصم من أي حساب كان قد تم التسجيل بطرق استثنائية لصالحه، بأي شيء لم يتم دفعه وتم إعادته عند التحصيل بالإضافة إلى الرسوم المستوفاة بصورة متتالية. ولا يتحمل البنك أي مسؤولية في حالة عدم تحصيل القيمة.
- ٦,٢ المسحوبات مقابل الشيكات تحت التحصيل سيتم السماح بها بعد الاستلام الفعلي لقيمتها فقط.
- ٦,٣ يقوم البنك بدفع القيمة الفعلية لحوالات التلكس والسويفت والشيكات البنكية المستلمة لصالح العميل، وذلك بعد استيفاء رسوم وعمولات البنك.
- ٦,٤ يوافق العميل بأن شراء البنك لشيك بنكي (بالعملة الأجنبية) صادر سابقاً من البنك بناء على طلب العميل ويكون حسب تقدير البنك وذلك بعد استيفاء رسوم وعمولات البنك.
- ٦,٥ يقوم البنك ببيع جميع الحوالات للعميل في حساباته بعملة تلك الحسابات، ما لم يستلم البنك تعليمات من العميل بخلاف ذلك ويكون الإيداع بسعر الصرف في نفس يوم الإيداع.
- ٦,٦ للبنك الحق في رفض دفع قيمة أي شيك بنكي أو حوالة إذا كان اسم المستفيد و/أو رقم حسابه / حسابها غير مطابق لسجلات البنك أو لأسباب أخرى ذات صلة حسب ما يراه البنك مناسباً.
- ٦,٧ جميع المعاملات التي يقوم بها البنك بناءً على تعليمات العميل تكون على نفقات العميل وعلى مسؤوليته ولا يكون البنك مسؤولاً إذا انخفضت قيمة المبالغ المضافة إلى حساب العميل بسبب الرسوم أو انخفاض القيمة ولا يتحمل البنك مسؤولية عدم تمكن العميل من صرف أمواله بسبب أي قيود صادرة من الجهات الرسمية المختصة.
- ٦,٨ إن البنك ومراسليه في حل من أية نتائج قد تقع نتيجة أية مخالفة للنظم أو التأخير أو الخطأ التلغرافي أو السهو أو سوء الفهم الذي قد يحدث وكذلك أية خسائر قد تقع من خلال مراسليه لعدم قدرتهم على التأكد بدقة من الأشخاص المذكورين في التعليمات أو احتفاظ البنك أو مراسليه بالأموال ومثل هذا الاحتفاظ يعني انتظار تأكيد كتابي للتعرف على أي شخص أو التعليمات المذكورة.
- ٦,٩ في حالة عدم صرف هذه التحويلات أو أي منها وإعادتها إلى البنك، فإن القيمة التي سيطلب بها العميل ستكون بمعدل سعر الصرف في البنك لليوم الذي يتم فيه إعادة التحويل وبعد أن يتسلم البنك إشعاراً نهائياً من مراسليه يثبت أن التحويل لم يتم صرفه وأن العمليات الأصلية المتعلقة بهذا التحويل قد ألغيت.
- ٦,١٠ طلب التحويل المقدم من العميل هو بناء على رغبته ولجهة مستفيدة معروفة تحت كامل مسؤولية العميل الشخصية دون مسؤولية بنك قطر الوطني.
- ٦,١١ في حال عدم دفع كل أو أي من هذه التحويلات وإعادة ردها للبنك، فإن يكون بإمكان العميل طلب استعادة قيمة هذه الحوالات إلا بسعر الشراء الساري في اليوم الذي يتم فيه استعادة تلك الأموال. ولن يتم إرجاع المبلغ إلى العميل إلا بعد استلام البنك لإشعار واضح من البنك المراسل يؤكد عدم دفع مبلغ الحوالة وأن التعليمات الأصلية قد تم إلغاؤها.
- ٦,١٢ يجب على العميل أن يقوم بإعفاء البنك من أي مسؤولية والتزم / لنلتزم بتعويض البنك ومراسليه من نتائج أي عدم انتظام أو تأخير أو خطأ مادي أو خطأ الكتروني أو سهو أو تفسير خاطئ قد ينشأ عنه أي خسارة تنتج بسبب عجز مراسلي البنك عن تحديد هوية الأشخاص المدونة أسماؤهم على ظهر صفحة التعليمات بطريقة صحيحة، أو بسبب احتجاز الأموال لدى البنك أو أي من مراسليه لأي سبب من الأسباب، إذا رأى البنك أو مراسليه أن هذا الاحتجاز للأموال أمر مناسب لحين التوثق من هوية أي شخص أو تعليمات أو بناء على أمر قضائي، أو تعليمات جهات رقابية أو خلاف ذلك.
- ٦,١٣ فيما يتعلق بالحوالات المرجعة التي لم تدفع للمستفيد، سيبدل البنك كل جهد ممكن إعادتها لطالب الحوالة، وإذا تعذر قيام البنك بذلك لأي سبب من الأسباب، فإن المبلغ المعني سوف يتم تصنيفه ضمن المبالغ الغير مطالب بها.
- ٦,١٤ وفقاً لتعليمات المصرف المركزي والأنظمة والقوانين، لن يكون البنك مسؤولاً عن دفع مبالغ الحوالات بعد أن يتم تحويلها.

any) before withdrawing any amount (applicable to Individual Account only). For the protection of the blind/illiterate customers, the Bank will not issue a Cheque Book or Debit Card for them except through an authorised agent.

6. Collection and Remittances

- 6.1 Cheques/Dividends/Warrants/Bonds/Drafts drawn to the order of the Customer and deposited in the Account shall be accepted as Collection items, unless agreed otherwise by the Bank and in accordance with the Banking practices prevailing. The Bank has the right to reject cheques, drafts or any other securities drawn to the order of a third party. The Bank maintains the right to debit any account with any unpaid and non-collected items in addition to the Bank's charges, without assuming any responsibility in case of non-collection of such items.
- 6.2 Withdrawals against cheques under collection shall only be allowed after their actual realisation.
- 6.3 The Bank shall pay the actual value of Inward Telex/SWIFT Remittance, Drafts and Bank Cheques received in favour of the Customer after deducting the Banking commissions and charges.
- 6.4 The Customer agrees that purchase by the Bank of a Draft (in foreign currency) issued previously by the Bank at the request of the Customer, shall be at the discretion of the Bank and at the exchange rate determined by the Bank after deducting the commissions and charges of the Bank.
- 6.5 The Bank shall credit all the Inward remittances and Drafts of the Customer in the customer's accounts in the currency of such accounts unless the Bank receives instructions contrary thereto from the Customer, and the deposit shall be at the exchange rate prevailing on the same day of deposits.
- 6.6 The Bank shall have the right to reject to pay any Draft or transfer if the name of the beneficiary and/or their account number does not match the Bank's records or for such related reasons in the opinion of the Bank.
- 6.7 All the transfers effected by the Bank according to the Customer's instructions shall be at the Customer's expense and responsibility, and the Bank shall not be responsible if the amounts credited to the Customer or Beneficiary accounts are reduced due to the charges or decline in value and the Bank shall not be responsible if the Customer or Beneficiary was unable to encash the funds on account of any restrictions issued by the concerned authorities.
- 6.8 The Bank and its Correspondents are not liable for the consequences of any irregularity, delay, mistake, telegraphic error, omission or misinterpretation that may arise from and against any loss which may be incurred through its Correspondents failing properly to identify the person named in the instructions or retaining the funds should the Bank or its Correspondents deem such retention expedient pending confirmation of the identity of any person or of the above instructions by a letter or otherwise.
- 6.9 Should all or any of these transfers be unpaid and refunded to the Bank, the Customer can only claim the value thereof at the exchange rate determined by the Bank when the refund takes place. The refund cannot be effected until the Bank has received definite advice from its correspondents that the funds are unpaid and that the original instructions have been cancelled.
- 6.10 Transfer requests that are submitted by customers are based on their own desire and the customer confirms that the recipient is known to them under their full responsibility without personal responsibility towards Qatar National Bank.
- 6.11 Should all or any of these transfers be unpaid and refunded to the Bank, the customer can only reclaim the value thereof at the buying rate of the day when the refund takes place. The refund cannot be effected until the Bank has received definite advice from their correspondents that the funds are unpaid and that the original instructions have been cancelled.
- 6.12 The customer should release and indemnify the Bank and their correspondents from and against the consequences of any irregularity, delay, mistake, telegraphic error, omission or misinterpretation that may arise, and from and against any loss which the Bank may incur through any correspondents failing properly to identify the persons named in the instructions overleaf, or retaining the funds with the Bank or its correspondents for any reasons, should the Bank or its correspondents deem such retention expedient pending confirmation of the identity of any person or instruction or according to a court order, or regulators instructions or otherwise.
- 6.13 For remittance unpaid to the beneficiary and returned unpaid, the Bank will make every effort to refund the applicant, however if the bank is unable to do so for whatever reason then the amount will be classified as unclaimed.
- 6.14 The Bank shall not be liable to pay the remittance amount after it has been transferred as per the requirement of the Central Bank regulations, instructions and laws.
- 6.15 The origin of the transferred fund is from legitimate sources and is not related to any money laundering and terrorism financing activities, under my/our full responsibility, without any obligation on the Bank or its correspondents.

6.16	The customer authorises the Bank to credit dividends of companies listed in Qatar Stock Exchange, which the Bank distribute, to his / her account without referring back to the customer.	٦,١٥	الأموال المحولة جاءت من مصادر مشروعة وأنها لا صلة لها بأي أنشطة غسل أموال أو تمويل إرهاب وذلك تحت كامل مسؤولية العميل ودون أن يكون للبنك أو مراسليه أي مسؤولية أو التزام في هذا الشأن.
7. Standing Orders and Electronic Instructions		٦,١٦	وافق العميل على أن يقوم البنك بإيداع أرباح أسهم للشركات المدرجة في بورصة قطر الخاصة به بها و التي يقوم البنك بتوزيعها في حسابها لحسابها دون الرجوع إلى العميل.
7.1	The Bank reserves the right to accept to act on the Customer's Instructions for Standing Orders provided that the Customer shall have sufficient balance in the Customer's account on the due date(s) to fulfill such instructions, and the Bank shall not be responsible for any delay or error in dispatch on the part of the Bank or its Correspondent who pays the funds. The Customer declares that the Bank shall not be liable therefore and the Customer shall indemnify the Bank for the losses, damages and expenses incurred by the Bank due to the execution of the standing Orders given by the Customer.		٧. التعليمات المستديمة والتعليمات الإلكترونية
7.2	If the Customer seeks to avail electronic instructions services, and/or the instructions received by facsimile or telephone or other electronic means, the Customer shall fill out and sign a form(s) designated for this purpose(s) and the Bank shall have the right to refuse the Customer's request(s).	٧,١	يحتفظ البنك بالحق في طلب تنفيذ أية تعليمات مستديمة من العميل بشرط أن يكون لديه رصيد كافٍ في حسابه لتنفيذ تلك العمليات. لا يكون للبنك مسؤولية عن أي تأخير أو خطأ في الإرسال أو خطأ من قبل البنك الذي يقوم بالدفع أو مراسليه، ويقرّ العميل بعدم مسؤولية البنك ويلتزم بتعويضه ضد الخسائر والأضرار والمصروفات المتكبدة نتيجة لتنفيذ التعليمات المستديمة للعميل.
7.3	If the Customer gives the instructions to the Bank by facsimile or telephone or other electronic means, the Bank shall be entitled to process it or to reject it, and the Bank shall not be bound to obtain a confirmation of the correctness of such instructions. The Customer declares that the Bank shall not be liable and shall indemnify the Bank for the losses, damages and expenses incurred by the Bank due to any such act or omission relating to any instructions given or understood to have been issued by the Customer. The Customer agrees that the Bank shall not be liable for any dispatch errors.	٧,٢	في حالة رغبة العميل طلب الخدمات الإلكترونية و / أو تنفيذ تعليماته عبر الفاكس أو الهاتف أو الوسائل الإلكترونية فعليه تعبئة وتوقيع النموذج (النماذج) المخصص (المخصصة) لذلك، وللمنك الحق في رفض طلب العميل.
8. Adjustments of Entries		٧,٣	إذا أصدر العميل تعليماته إلى البنك عبر الفاكس أو الهاتف أو الرسائل الإلكترونية الأخرى يكون للبنك الحق في متابعة تنفيذها أو رفضها، ولا يكون البنك ملزماً بالحصول على تأكيد صحة تلك التعليمات ويقرّ العميل بعدم مسؤولية البنك، ويلتزم بتعويضه ضد الخسائر والأضرار والمصروفات المتكبدة نتيجة لأي تصرف أو تقصير يتعلّق بأية تعليمات صادرة أو يفهم أنها صادرة من العميل، ويوافق العميل على عدم مسؤولية البنك عن أية أخطاء في الإرسال.
8.1	In case of any error in entries, any adjustment or correction in the entries booked by the Bank shall be considered effective and correct, and the Customer does not have the right to claim the value of the wrong deposits into the Customer's account, and the Bank is authorised to process the correction entries and debit them to the Customer's account. The Customer declares that the Bank has the right to claim the amounts paid wrongfully to the Customer with the Customer's obligation to settle them by the methods, procedures, and the dates specified by the Bank without objection and irrespective of the elapse of any period of time from the date of occurrence of the wrong entry.		٨. تعديل القيود
8.2	Current, Savings and Call Deposit accounts are subject to a stipulated minimum balance level as determined and announced by the Bank. The Bank has the right to deduct the required fees if the minimum balance falls below the determined level.	٨,١	في حالة وجود خطأ في القيود يعتبر أي تعديل وتصحيح في القيود موقع من البنك نافذاً وصحيحاً ولا يجوز للعميل المطالبة بقيمة الإيداعات الخاطئة في حسابه ويفوض البنك بإجراء قيود التصحيح وتسجيلها على حسابه، ويقرّ العميل بحق البنك الرجوع إليه بالمبالغ المدفوعة له عن طريق الخطأ مع التزامه بسدادها بالطرق والأساليب وفي التواريخ التي يحددها له البنك وذلك دون معارضة أو اعتبار لمضي أية فترة زمنية على حصول الخطأ في القيد.
9. Fees and Banking Services Charges			٩. الرسوم ومصاريف الخدمات البنكية
9.1	The Bank, without referring to the Customer, may debit the Customer's accounts with any charges, expenses or commission payable against the banking services rendered in accordance with the banking charges and commissions approved and announced by the Bank.	٩,١	للمنك، ودون الرجوع إلى العميل، الحق في خصم أية مصروفات أو رسوم أو عمولات مقابل الخدمات البنكية التي يقدمها للعميل، وفقاً للوائح الرسوم والعمولات البنكية المعتمدة من البنك والمعلن عنها.
9.2	Current, Savings and Call Deposit accounts are subject to a stipulated minimum balance level as determined and announced by the Bank. The Bank has the right to deduct the required fees if the minimum balance falls below the determined level.	٩,٢	تخضع الحسابات الجارية، وحسابات التوفير وحسابات تحت الطلب كحد أدنى للرصيد اليومي الواجب الاحتفاظ به بواسطة العميل حسب ما يحدده البنك ويعلن عنه ويحق للبنك خصم المصاريف المقررة إذا انخفض الرصيد اليومي عن الحد الأدنى المطلوب.
10. Accounts in Foreign Currencies			١٠. الحسابات بالعملات الأجنبية
10.1	The Customer may open accounts in Foreign Currency upon the approval of the Bank and the transactions in this account shall be effected only by the Bank's Forms, or written instructions, in the same currency of the account.	١٠,١	للمعميل أن يفتح حسابات بالعملة الأجنبية بعد موافقة البنك، ولا يتم التعامل في هذه الحسابات إلا بواسطة نماذج البنك أو الحوالات أو الشيكات البنكية أو تعليمات مكتوبة، وبنفس عملة الحساب.
10.2	Cash Withdrawal from Foreign Currency Accounts in the same currency as the accounts will be subject to rate of exchange and commission determined by the Bank from time to time.	١٠,٢	إن المسحوبات بنفس العملات من الحسابات الأجنبية تخضع لرسوم الصرف الأجنبي والعمولات والتي يحددها البنك من وقت لآخر.
10.3	The Customer may transfer from their Foreign Currency Accounts to their Local Currency Accounts or vice versa at the prevailing rate of exchange. The Customer acknowledges that the Bank will not be held responsible for any exchange losses that the Customer may incur when transferring any amount from their Foreign Currency Accounts to another Currency Account.	١٠,٣	يجوز للعميل التحويل الداخلي من حساباته بالعملة الأجنبية إلى حساباته بالعملة المحلية أو العكس بسعر الصرف في ذلك اليوم، ويقرّ العميل بعدم مسؤولية البنك عن أية خسائر صرف يتكبدها بشأن تحويل أية مبالغ من حساباته بالعملة الأجنبية إلى حسابه بعملة أخرى.
10.4	The Customer who wishes to do so is requested to open an account for this purpose (Account for Foreign Exchange Trading) through the Treasury Department.	١٠,٤	إن العميل الذي يرغب بذلك، يجب عليه فتح حساب بهدف استخدامه في مداولة العملات الأجنبية، وذلك من خلال إدارة الخزينة وفقاً لشروط وأحكام QNB.
10.5	QNB has the right to cancel or reverse any transaction done through the account which breaches any of the terms stated in the above two items with a retrospective effect as of the date of the breaching transaction. The Customer will then have no right to oppose against such procedure. The Customer acknowledges their commitment to settle and return any due amounts generated on the account that resulted from the Bank's rectification of the violated terms.	١٠,٥	يحق للبنك وفي أي وقت إلغاء أو عكس قيد أي معاملة تمت على الحساب وبأثر رجعي من تاريخ قيد المعاملة في حال مخالفتها للشروط الواردة في البندين أعلاه، دون أن يكون للعميل أي حق بالاعتراض على هذا الإجراء، ويقرّ العميل بالتزامه بسداد أية مبالغ مدينة قد تنشأ على الحساب نتيجة قيام البنك بهذا الإجراء.

11. Statement of Accounts/Addresses/Details

- 11.1 Unless the Customer gives notice in writing, the physical or e-mail address set out in the Account Opening Form shall be the approved address for dispatching by mail or Email a Notice, Advice or Statement of Account or Notification to the customer, and the Customer shall inform the Bank in writing or in any manner as determined by the Bank, in case of change of any of the Customer's particulars set out in the Account Opening Form.
- 11.2 If the Customer selects E-Statement only, the Bank will only provide a monthly account statement via the email address provided and will not mail a paper statement.
- 11.3 If the Customer requests an e-Statement and a paper statement, the Customer is deemed to have authorised the Bank to cease sending paper statements at its sole discretion at any time in the future. Should the Bank enforce this authority, it will communicate the fact to the Customer via any channel for which the Customer has provided contact details.
- 11.4 The Bank may, at its sole discretion, send only e-Mail correspondences.
- 11.5 The Customer shall be provided with the Advices and Statements of accounts (as per the Customer's request or the Bank's decision) and if the Bank does not receive any objection within 15 days (fifteen days) from the date of dispatch of the Advice or the Statement of Account then such Statement and Advice shall be deemed correct. The Bank will not be liable for consequential losses of the Customer or third parties owing to the usage of email.
- 11.6 The Bank may stop sending the Advices or Statements of Account if they are returned twice to the Bank as undelivered.
- 11.7 Stopping of mail under the above circumstances and keeping them under custody as hold mail does not affect the Bank's right to any recourse in the event of overdrawings by the Customer nor does it expose the Bank to any Customer plea of ignorance of transactions done in the account.
- 11.8 Returned mail of the Customer would be kept at the branch or as determined by the Bank and request for these mails would be entertained only after updating of address and other records in the books of the Bank by the Customer.
- 11.9 The Customer shall have the right to ask for an additional copy of the Statement of Account at the Customer's own expense.
- 11.10 The Bank reserves the right to communicate account statements via its internet banking web site.
- ١١,١ ما لم يعطي العميل إشعاراً خطياً، فإن عنوان الإقامة الحالية أو البريد الإلكتروني المبين في نموذج فتح الحساب يكون هو العنوان المعتمد لإرسال أي إخطار أو إشعار أو كشف حساب أو إبلاغ العميل بالبريد العادي أو البريد الإلكتروني، وعلى العميل إخطار البنك خطياً أو بأية طريقة مناسبة يراها البنك، في حالة تغيير أي من بياناته الواردة في طلب فتح الحساب.
- ١١,٢ إذا اختار العميل خدمة كشف الحساب الإلكتروني فقط، سيقوم البنك بتوفير كشف حساب شهري عبر البريد الإلكتروني فقط ولن يقوم بإرسال كشف حساب عادي.
- ١١,٣ إذا طلب العميل كشف حساب إلكتروني وكشف حساب عادي، يكون العميل قد قوّض البنك بإيقاف إرسال الكشوف العادية حسب ما يراه مناسباً وفي أي وقت في المستقبل وفي حال طبق البنك هذا التفويض، سيعلم البنك بذلك عبر القنوات المذكور فيها تفاصيل الاتصال بالعميل.
- ١١,٤ يمكن للبنك حسب تقديره إرسال المراسلات عبر البريد الإلكتروني.
- ١١,٥ يتم تزويد العميل بالإشعارات وكشوف الحسابات حسب طلبه أو بقرار من البنك وإذا لم يستلم البنك أي اعتراض خلال ١٥ (خمس عشرة يوماً) يوم من تاريخ إرسال الإشعار أو كشف الحساب بالبريد فإن الكشوفات والإشعارات تعتبر صحيحة. لن يكون البنك مسؤولاً عن أي اختراق للبريد الإلكتروني للعميل أو اطلاع طرف ثالث على هذه المراسلات.
- ١١,٦ للبنك أن يتوقف عن إرسال الإشعارات أو كشوف الحسابات إذا أعيدت إلى البنك مرتين دون استلام.
- ١١,٧ إيقاف العنوان البريدي تحت الظروف الوارد ذكرها أعلاه والاحتفاظ به في عهدة البنك بطريقة لا تؤثر على حقوق البنك في حال السحب على المكشوف من الحساب من قبل العميل أو في حال ادعاء الجهل بالتعاملات الخاصة بالحساب من قبل العميل.
- ١١,٨ يتم الاحتفاظ بالبريد المرتجع الخاص بالعميل لدى الفرع أو الشكل الذي يحدده البنك وتتم المطالبة بالبريد بعد تحديث العنوان البريدي والسجلات الأخرى الموجودة لدى البنك من قبل العميل.
- ١١,٩ للعميل الحق وعلى نفقته طلب نسخة إضافية من كشف الحساب.
- ١١,١٠ يحتفظ البنك بحق الإبلاغ عن كشوفات الحسابات من خلال موقعه للخدمات الإلكترونية عبر الإنترنت.

12. The Bank's Right of Accounts' Set-Off and Securities

- 12.1 A Customer who maintains more than one account or establishes more than one account in the future at any Branch or Subsidiary of wholly owned part of Qatar National Bank Group, such relationship between the Bank and the Customer will be deemed to constitute that of a single account relationship. The Bank shall have an absolute right to combine or merge any or all the Customer's account for the purpose of setting off debit balance against available credit balance or to reimburse itself for recovery or dues of commitments for which the Customer is liable, subject to the acceptance of the relevant regulatory authority of the country in which the Subsidiary or wholly owned part of Qatar National Bank Group operates.
- 12.2 The Customer agrees that the Bank, at any time and without giving any prior notice may freeze, set-off or transfer any amounts between the Customer's accounts whatsoever their types or names, whether Individual and/or Joint Account, in local or foreign currency, so that each account shall be considered as security for the other accounts, individually or jointly for the purpose of settling any debts of the Customer or the party(ies) guaranteed by the Customer towards the Bank.
- 12.3 The Bank may attach all the guarantees and properties maintained by the Bank in the name of the Customer for the purpose of settling any amounts due by the Customer to the Bank.
- ١٢.١ تعتبر جميع الحسابات المفتوحة باسم صاحب الحساب، أو تفتح مستقبلاً لدى أي فرع من فروع أو شركة تابعة مملوكة بالكامل من قبل أي من أطراف مجموعة بنك قطر الوطني أيما كان نوعها وبصرف النظر عن مسمياتها حساباً واحداً وتجري المقاصة والتحويل بين مفرداتها بحيث يحق للبنك دمجها جميعاً وخضم الرصيد الدائن في أي حساب منها سداداً للرصيد المدين في أي حساب آخر أو سداداً لأية التزامات تنشأ عن علاقة صاحب الحساب بالبنك أيما كان سبب هذه الالتزامات أو مصدرها، وتكون خاضعة لقبول الجهة التشريعية ذات العلاقة في الدولة التي تزاول فيها الشركة التابعة أو المملوكة بالكامل من قبل أي من أطراف مجموعة بنك قطر الوطني أنشطتها.
- ١٢,٢ وافق العميل على أن يقوم البنك، في أي وقت ودون إشعار مسبق للعميل بتجميد أو إجراء المقاصة أو تحويل أية مبالغ بين حسابات العميل أيما كان نوعها أو مسمياتها منفردة و / أو مشتركة سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية؛ بحيث يضمن كل حساب منها الحسابات الأخرى مجتمعة أو منفردة، وذلك لتسوية أية مديونيات على العميل أو مكفولة تجاه البنك.
- ١٢,٣ يجوز للبنك أن يحجز على جميع الضمانات والممتلكات التي يحتفظ بها البنك باسم العميل لسداد أي مبالغ مستحقة للبنك على العميل.

١٣. الشروط المتعلقة بالحساب المشترك (للأفراد فقط)

13. Conditions of Joint Account (Individuals Only)

- 13.1 A Joint Account is an account opened jointly for two or more persons in which they have equal rights and equal obligations, unless stated otherwise. All deposits made in a Joint Account and the inward transfers to this Account shall be deemed to be owned equally by the Account holders unless otherwise stipulated on the Account Opening Form.
- 13.2 Persons authorised to operate Joint Accounts will be entitled to deposit and withdraw convertible currencies, cheques, payment orders, drafts or other negotiable instruments. Such authorised persons, will also have the right to withdraw, endorse and negotiate cheques transfers or other negotiable instruments in favour of the Bank in their capacity as an authorised representative.
- 13.3 The Joint Account holders shall be jointly and individually liable for settling in full all dues or claims to the Bank that may arise or any commitments, present or future, by operating the account or any withdrawals that may cause the account to be overdrawn.
- 13.4 If one of the Joint Account holders is subject to an attachment,
- ١٣,١ الحساب المشترك يفتح لشخصين أو أكثر بالاشتراك؛ بحيث تكون لهم حقوق وعليهم التزامات متساوية وجميع المبالغ المودعة في الحساب المشترك، أيما كان مودعها، والحوالات التي ترد عليه تكون مملوكة للشركاء في الحساب بالتساوي فيما بينهم إلا إذا حددت نسبة أخرى في طلب فتح الحساب.
- ١٣,٢ للمفوضين بالتوقيع على الحساب الحق في إيداع وسحب مختلف أنواع العملات القابلة للتحويل أو الشيكات وأوامر الدفع والحوالات وأية أدوات متداولة أخرى يقبلها البنك، ولهؤلاء حق تظهير وسحب وتداول الشيكات والحوالات وغيرها من الأوراق القابلة للتداول لصالح البنك وحسب صلاحياتهم.
- ١٣,٣ أن جميع أصحاب الحساب مسؤولون منفردين ومجتمعين بالتضامن والتكافل عن سداد أية مطالبات للبنك مهما كان مصدرها سابقة أو حالية أو مستقبلية كما أنهم مسؤولون عن أية التزامات تنشأ عن إدارة الحساب أو من جراء سحب أية مبالغ ولو أدت إلى كشف هذا الحساب.
- ١٣,٤ إذا وقع حجز على حصة أصحاب الحساب المشترك فإن الحجز يسري على

- such attachment will be enforced on their share only with effect from the day of notifying the Bank of said attachment. The Bank shall stop withdrawal from the Joint Account to the extent of the attached share, and consequently notify the Joint Account holders or their representative of the said attachment within five days from the day of attachment notification.
- 13.5 The Joint Account holders authorise the Bank to include their share in the Joint Account to set-off with their other various accounts.
- 13.6 Joint Account Closure Request should be signed by all joint account holders.
- 13.7 In the event of death of one of the Joint Account holders or the loss of their legal capacity, the other Account holders should notify the Bank of their intention to continue the Joint Account within a period not exceeding ten days from the date of death or loss of the legal capacity. The Bank shall then suspend withdrawal from the Joint account until a successor is legally appointed.
- 13.8 Any of the Joint Account holders or their representatives should not request credit facilities in their personal names secured by the Joint Account without a written approval from all the Joint Account holders.
- 13.9 The Bank shall have the right to issue a Debit Card to each of the Joint Account holders if each of them is authorised to handle the account by a single signature only, and they will be held individually or jointly, responsible for all liabilities that occur from using this service.

- حصة المحجوز عليه من رصيد الحساب من يوم إبلاغ البنك بالحجز ويوقف البنك السحب من الحساب المشترك بما يوازي الحصة المحجوزة ويحظر الشركاء أو من يمثلهم بالحجز خلال خمسة أيام من تاريخ إعلان الحجز.
- 13,5 يوافق أصحاب الحساب على تخويل البنك الحق في إدخال نصيب كل شريك في هذا الحساب في المقاصة بين الحسابات المختلفة الخاصة بكل منهم.
- 13,6 يجب على جميع المشتركين في الحساب المشترك التوقيع على طلبات إغلاق الحساب المشترك.
- 13,7 عند وفاة أحد أصحاب الحساب المشترك أو فقده الأهلية القانونية يجب على الباقيين إخطار البنك برغبتهم في استمرار الحساب خلال مدة لا تتجاوز عشرة أيام من تاريخ الوفاة أو فقدان الأهلية وعلى البنك إيقاف السحب من الحساب المشترك حتى يتم تعيين الخلف قانونياً.
- 13,8 لا يجوز لأي من أصحاب الحساب المشترك أو وكلائهم طلب تسهيلات ائتمانية بأسمائهم الشخصية بضمان الحساب المشترك إلا بموافقة جميع الشركاء الخطية.
- 13,9 للبنك الحق في إصدار بطاقة الخصم لكل من أصحاب الحساب المشترك إذا كان كل منهم مفوضاً في إدارة الحساب بتوقيع منفرد فقط وتتعد مسؤولياتهم جميعاً منفردين أو مجتمعين بالتكافل والتضامن فيما بينهم عن كافة الالتزامات المالية الناشئة عن استعمال الخدمة.

14. الشروط المتعلقة بحسابات الشركات والمؤسسات والهيئات

14. Conditions relating to Companies, Establishments and Organisations Accounts

- 14.1 The persons authorised to sign are those names notified to the Bank at the time of account opening and subsequently shall handle all the banking and investment transactions with the Bank to the extent of the powers granted to them in the Memorandum and Articles of Association or by laws and certified resolutions.
- 14.2 The owners of the Companies/Establishments/Organisations indebted to the Bank in any way undertake jointly and severally to pay all the Bank's dues, whether from the assets of the Company/Establishment/Organisation or from their own funds.
- 14.3 The Company/Establishment/Organisation undertakes to inform the Bank promptly of any changes in its Memorandum and Articles of Association or its By-Laws or the change of the legal entities or any change in its constitution, Board of Directors, Partners or Representatives or any changes in the authorised signatories. The Bank will bear no responsibility in the event any of the Directors, Partners, Managers or Representatives of the Company have violated the provisions of the Company's status as contained in its Articles of Association or by its By-Laws or have acted against their powers.
- 14.4 The Company/Establishment/Organisation authorises the Bank to pay and debit the Account, whether the account is in credit or overdrawn or which subsequently becomes overdrawn due to such debits, all transactions issued by those authorised to operate the Accounts. The Company/Establishment/Organisation shall be liable for any instruction or orders issued to the Bank by those authorised to operate the Account and enter into all Banking transactions including any credit facility etc.
- 14.5 Such signatories who sign banking transactions shall be personally liable in addition to the Company's liability to compensate the Bank in full any debts present or future, or any amount incurred or any loss or damage caused to the Bank as a result of any unlawful acts done by them.
- 14.6 The Company/Establishment/Organisation undertakes to furnish regularly to the Bank an audited Balance Sheet and income statements or any other document required by the Bank.
- 14.7 The partners declare that in case of the amendment in the powers of any partner representing the Company/ Establishment/Organisation, whether due to withdrawal, resignation or dismissal, or to any amendment of the Memorandum of Association or the change of its name or the loss of legal capacity of any partners or the declaration of his/her bankruptcy or death, or joining or withdrawals of one or more partners, the remaining partners shall be fully liable on behalf of the Company/Establishment/Organisation, and the Bank shall have the right to attach all the credit amounts of the Company/Establishment/Organisation in favour of the Bank to recover its dues or in favour of any court order or judgment.

- 14,1 الأشخاص المخولون بالتوقيع والمذكورون في عقد فتح الحساب لهم إجراء كافة المعاملات البنكية والاستثمارية مع البنك في حدود الصلاحيات الممنوحة لهم في عقد التأسيس أو القوانين والقرارات المصدقة.
- 14,2 يقر أصحاب الشركات / المؤسسات / الهيئات المدينة للبنك، بأي سبب من أسباب المديونية، بالالتزام بالتكافل والتضامن فيما بينهم مجتمعين أو منفردين بسداد كافة الالتزامات المستحقة للبنك سواء من موجودات الشركة / المؤسسة / الهيئة أو من أموالهم الخاصة.
- 14,3 تلتزم الشركة / المؤسسة / الهيئة بإخطار البنك فوراً بأي تغييرات أو تعديلات في عقد التأسيس أو النظام الأساسي أو اللوائح أو الشكل القانوني وبسائر البيانات المتعلقة بالشركة أو بمجلس الإدارة أو المدراء أو الوكلاء وغيرهم من ممثلي الشركة وتكون مخالفة لأنظمتها أو تتجاوز صلاحيتهم وسلطاتهم.
- 14,4 تخول الشركة / المؤسسة / الهيئة البنك أن يدفع ويقيد على الحساب، سواء كان الرصيد دائناً أو مكشوراً أو أصبح مكشوراً نتيجة لهذا القيد، جميع المعاملات التي تحمل توقيع المخولين بإدارة الحسابات، تكون الشركة / المؤسسة / الهيئة مسؤولة عن جميع التعليمات والأوامر الصادرة من المخولين بإدارة الحساب أو الدخول في أية معاملات بنكية بما فيها فتح الحسابات المستندية أو التحويلات الآلية وكافة المعاملات المالية بما في ذلك أية تسهيلات ائتمانية وغيرها.
- 14,5 يكون الموقعون على هذه المعاملات مسؤولين شخصياً بالإضافة إلى مسؤولية الشركة عن تعويض البنك كاملاً عن أية ديون في الحاضر أو المستقبل أو أية مبالغ ينفقها أو أية خسارة أو ضرر يلحق به نتيجة التصرفات غير القانونية الصادرة عن هؤلاء الأشخاص.
- 14,6 تلتزم الشركة / المؤسسة / الهيئة بتزويد البنك بانتظام بنسخة من الميزانية العمومية المدققة وحسابات الأرباح والخسائر كما أنها تلتزم بتوفير أية بيانات أو مستندات أخرى يطلبها البنك.
- 14,7 يقر الشركاء بأنه في حال تعديل صلاحيات أي شريك يمثل الشركة / المؤسسة / الهيئة سواء بانسحابه أو استقالته أو فصله أو تعديل في عقد التأسيس أو تغيير اسمه أو فقدان أهلية أي من الشركاء أو إشهار إفلاسه أو وفاته أو دخول أو خروج شريك أو أكثر فإن الشركاء الباقيين يتحملون المسؤولية الكاملة نيابة عن الشركة / المؤسسة / الهيئة وللبنك الحق في الحجز على كافة الحسابات الدائنة للشركة / المؤسسة / الهيئة وذلك لصالح البنك استيفاء لحقه أو لصالح أمر أو حكم قضائي.

15. الشروط المتعلقة بحسابات الجمعيات والنوادي وما في حكمها

15. Conditions Relating to Accounts of Societies, Clubs and the like

- 15.1 The Account shall be operated in accordance with the constitution of the entity, its Board of Directors resolutions and conditions. A Board resolution should be submitted stating the names and designation of the signatories, or any amendments that may occur thereon. Signatories should not delegate others to exercise such powers.
- 15.2 The Clubs and Societies and the like shall submit the registration decision issued by the concerned authorities in the State of Qatar upon submitting the application for opening the account.
- 15.3 In case of expiry of the term of the Board of Directors of the Club or Society and the like or its resignation or dismissal,

- 15,1 يدار الحساب وفقاً للشروط التي يحددها مجلس إدارة الشركة أو المؤسسة ويتعين تقديم قرار من مجلس الإدارة يحدد اسم وصفة من لهم حق التوقيع وإدارة الحساب أو أية تعديلات تطرأ على ذلك ولا يجوز لأي من الموظفين المفوضين بالتوقيع تفويض غيرهم فيما أوكل لهم.
- 15,2 على النوادي والجمعيات وما في حكمها تقديم قرار الإشهار الصادر من الجهات الرسمية المختصة بدولة قطر عند طلب فتح الحساب.
- 15,3 في حالة انتهاء مدة مجلس إدارة النادي أو الجمعية وما في حكمها أو استقالته أو إقالتها يتعين تقديم الكتاب الذي يفيد تعيين مجلس الإدارة أو

محضر الجمعية العمومية الذي تم في انتخاب مجلس الإدارة الجديد والذي بدوره يحدد اسم وصفة من لهم حق التوقيع لدى البنك أو الجمعية وكذا كيفية إدارة الحساب.

١٦. شروط عامة أخرى

16. Other General Conditions

- 16.1 SMS facility is a mandatory item (as per local regulatory authority), for transactions performed on the account to enable informing the customer about the transaction carried out on the account in timely manner and to reduce the risk of any fraudulent activity. The Customer remains responsible for any transactions that occur on their account prior to any instruction the Customer provides to the bank to stop access to their accounts.
- 16.2 The Customer irrevocably agreed and authorised the Bank, chairpersons and members of the boards of directors of Bank, it's directors, advisers, supervisors, agents, correspondents, experts, officers, auditors, lawyers and all other employees to access any information, data, records, documents, accounts, statements, deposits, trusts, assets or safety deposit boxes in the Bank or any of its branches or representative offices or any transactions or affairs related to the Customer and to disclose the same to any third party or credit agency or bank or any regulatory, supervisory, judicial or investigative body, either directly or indirectly, for the purposes of preventing fraud and money laundering, periodical review, auditing, collecting debts or defending its legitimate rights and interests in any dispute within or outside the State of Qatar or on the basis of an enforceable judicial order or ruling in an existing judicial deduction or for any other reason that the Bank deems necessary in accordance with its absolute discretion without notifying the Customer, as well authorize the Bank to request and receive official information from any entity in order to update its data, and all of the above, without any liability on the Bank or that entity.
- 16.3 In case of the death of the Customer, the accounts shall be frozen and no account in their name with the Bank shall be released to their heirs or their attorneys unless a formal order by the competent court is addressed to the Bank to this effect, and the Bank shall only be responsible from the date on which it has been notified about the death.
- 16.4 In case the Company becomes bankrupt or has financial problems, the Account shall be frozen until the receipt of the court order.
- 16.5 The Bank shall not open a Current Account for minors and may open Savings/Fixed Deposit Account for minors under the signature of their father or a guardian by virtue of the guardianship until the minor comes of legal age, then they shall be entitled to receive their funds and operate their Account by themselves. In case of a minor under guardianship, a decision or judgment of the competent court for lifting the guardianship must be obtained to enable them to operate the Account.
- 16.6 Conditions relating to Current/Savings/Call/Fixed Deposit accounts shall apply on the accounts of the nominal entities (Company/Establishment/Organisation/Clubs/Association and the like), and shall form an integral part of the conditions that identify the nominal entities as well as the condition of the nominal entities.
- 16.7 The Bank may close the Customer's account at any time without giving reasons or notifying the Customer and in this case the Bank's responsibility shall end by issuing a Cheque for the Account's balance to the Customer and sending it by mail to the Customer's address, and the Customer shall pay the amount due to the Bank upon receiving the Bank's advice of its intention to close the Customer's indebted account.
- 16.8 The Bank will regularly review the status of its relationship with its Customers. Where no Customer originated transaction has occurred, or any of the accounts associated to the Customer, the Customer relationship shall be defined as dormant. In the case of a Current Account, the account will be considered dormant after a period of one year without activity, a Savings Account will be considered dormant after 2 years without activity and a Term Deposit will be considered dormant after 5 years without activity. The Bank will continue to make every effort to contact the Customer, however, any unclaimed amounts, together with details of the Customer will be transferred as per the requirements of Qatar Central Bank regulations/instructions and the law after a period of 10 years from the date of the last Customer's last originated transaction.
- 16.9 The Bank has the right to destroy the Cheque Books/Debit Cards/PIN Mailers if they have not been collected by the Customer (as the case may be) within one month (at the most) from the issuance date thereof and the Customer shall submit a new application for the reissuance of any of these items and pay the relevant charges.
- 16.10 For Debit Card issuance and operations, the Bank's specified Terms and Conditions of issue and operations shall apply.
- 16.11 The Bank shall at any time have the right to amend the banking services Terms and Conditions by notifying the Customer through a general notice to be displayed at the
- ١٦,١ الرسائل الهاتفية النصية هي بند إلزامي، حسب السلطة التنظيمية المحلية، للمعاملات المنجزة على حساب العميل للتبليغ عن المعاملة المنفذة في الحساب في الوقت المناسب والتقليل من المخاطر الناجمة عن أنشطة التزوير. كما يظل العميل مسؤولاً عن أي تعاملات يتم تنفيذها في حسابه قبل تقديمه أية تعليمات للبنك لإدلاء بايقاف الوصول لحسابه.
- ١٦,٢ يوافق العميل بشكل غير قابل للإلغاء ويفوض البنك ورؤساء وأعضاء مجلس إدارته ومديره ومستشاريه ومشرقيه ووكلائه ومراسليه وخبرائه وموظفيه ومدققى حساباته ومحاميه وسائر العاملين به في الاطلاع على معلومات وبيانات ووثائق العميل ومستنداته وحساباته وكشوف حساباته وودائعه وموجوداته وأماناته وخزائنه في البنك أو أي من فروع ومكاتبه التمثيلية وسائر المعاملات والشؤون المتعلقة به وفي حق البنك في الإفصاح عنها لأي شخص أو وكالة ائتمان أو بنك آخر أو أي جهة تنظيمية أو رقابية أو قضائية أو هيئة تحقيق سواء بطريق مباشر أو غير مباشر لغايات منع الاحتيال وغسيل الأموال أو المراجعة الدورية أو تدقيق الحسابات أو تحصيل الديون أو الدفاع عن حقوقه ومصالحه المشروعة في أي نزاع داخل أو خارج دولة قطر أو بناء على أمر أو حكم قضائي واجب النفاذ في خصوصية قضائية قائمة أو لأي سبب آخر يراه البنك ضرورياً وفقاً لخياره المطلق دون إشعار العميل، كما يفوض العميل البنك في أن يستخرج ويستلم بياناً رسمياً بالمعلومات المتعلقة به من أية جهة يحددها البنك لتحديث البيانات الخاصة به، وذلك كله دون أية مسؤولية على البنك أو أي مما ذكر أعلاه.
- ١٦,٣ في حالة وفاة العميل يتم تجميد الحساب، ولا تصرف أية مبالغ موجودة باسمه لدى البنك إلا لورثته أو وكلائهم أو يطلب رسمي من المحكمة المختصة أو للهيئة العامة لشؤون القاصرين موجه للبنك ولا يكون البنك مسؤولاً إلا من تاريخ إخطاره بالوفاة.
- ١٦,٤ في حالة إعلان الشركة إفلاسها أو وقوعها في مشاكل مالية سيقوم البنك بتجميد الحساب إلى حين الحصول على أمر المحكمة.
- ١٦,٥ لا يفتح البنك حساباً جاريًا للقصر، ويجوز فتح حساب توفير ادخاري/ وديعة استثمارية للقاصر وذلك بتوقيع والده أو الوصي عليه بموجب حكم الوصاية، وذلك حتى بلوغ القاصر السن القانوني حيث يحق له تسلم أمواله وإدارة حسابه بنفسه. أما في حالة القصر تحت الوصاية فيجب إحضار قرار أو حكم من المحكمة المختصة برفع الوصاية لإدارة حسابه بنفسه.
- ١٦,٦ تنطبق الشروط الخاصة بالحساب الجاري / التوفير الادخاري / تحت الطلب / الودائع الاستثمارية على الحسابات الشخصية الاعتبارية (الشركات / المؤسسات / الهيئات / النوادي / الجمعيات وما في حكمه) وتعتبر جزءاً لا يتجزأ من الشروط المحددة للشخصيات الاعتبارية ومتممة لها وبما لا يخالف شروط الشخصيات الاعتبارية.
- ١٦,٧ يجوز للبنك إغلاق حساب العميل في أي وقت بدون إبداء الأسباب وبدون إخطار العميل، وفي هذه الحالة تنتهي مسؤولية البنك أمام العميل بإصدار وإرسال شيك بمبلغ الرصيد الموجود بالحساب عن طريق البريد على عنوان العميل وعلى العميل دفع المبلغ المستحق عليه للبنك فور استلامه إشعار من البنك بغلاق حسابه المدين لدى البنك.
- ١٦,٨ سيراجع البنك وضع علاقته بعملائه بانتظام، وفي حالة عدم إتمام أية معاملات بنكية من خلال العميل على أي من حساباته، سيتم تصنيف علاقة العميل على أنها علاقة جامدة. فالحساب الجاري سيعتبر حساباً جامداً بعد مضي سنة واحدة دون نشاط، وحساب التوفير سيعتبر جامداً بعد مضي سنتين دون نشاط، وحساب الودائع لأجل وإشعار سيعتبر حساباً جامداً بعد مضي خمس سنوات بدون نشاط. سوف يستمر البنك في بذل كل جهد ممكن للاتصال بالعميل وفي حال عدم إمكانية الاستدلال عليه وبعد استنفاد كافة وسائل الاتصال به، سوف يضطر البنك تحويل أية مبالغ لم تتم المطالبة بها بالإضافة إلى أية معلومات حول العميل وفقاً لمتطلبات تعليمات وأحكام مصرف قطر المركزي والقوانين بعد مضي عشر سنوات من تاريخ آخر معاملة قام بها العميل.
- ١٦,٩ للبنك الحق في إتلاف دفاتر الشيكات / بطاقات الخصم / أرقام التعريف الشخصية وذلك في حالة عدم استلامها من طرف العميل (حسب نوعية الحساب) خلال شهر (على الأكثر) من تاريخ إصدارها، وعلى العميل تقديم طلب جديد ودفع الرسوم المقررة لإعادة إصدار أي من هذه الخدمات.
- ١٦,١٠ فيما يتعلق بإصدار وتشغيل بطاقات الخصم، سوف يتم تطبيق شروط وأحكام البنك الخاصة بإصدار واستخدامات بطاقات الصراف الآلي.
- ١٦,١١ للبنك الحق في تعديل شروط وأحكام تقديم الخدمات البنكية في أي وقت مع إخطار العميل بإشعار عام يوضع بفروع البنك ويكون العميل بعد ذلك ملزماً

ومقيداً بتلك التعديلات. وإذا لم يستلم البنك اعتراض العميل خلال خمسة عشر يوماً يعتبر العميل موافقاً على التعديل.

١٦,١٢ لا يفسر عدم قيام البنك في أي وقت بالمطالبة بالتنفيذ التام أو التأجيل لأي من الشروط أو الالتزامات الواردة في هذه الشروط والأحكام على أنه تنازل عن هذا الحق أو تخلي عن التنفيذ أو التطبيق التام في أي وقت لاحق.

١٦,١٣ تعتبر سجلات البنك ومستنداته ومستخرجات الحاسب الآلي لديه دليل على صحة رصيد العميل، وإذا ادعى عكس ذلك فإن عليه عبء إثبات ما يدعيه.

١٦,١٤ لا يجوز لصاحب الحساب تجيير أو تحويل أي أموال في أي حساب من حساباته إلى أي جهة أخرى كضمان بدون إذن خطي مسبق من البنك. على العميل توجيه كتاب خطي للبنك للحصول على موافقته.

١٦,١٥ يحق للبنك بين الحين والآخر وحسب ما يراه فتح حساب / حسابات شخصية أو غير شخصية وبأي عملة أخرى إذا رأى البنك الحاجة لذلك ولحاجات المراقبة وفصل بعض عمليات العميل عن بعضها لمصلحة البنك. تخضع هذه العمليات لنفس الشروط والأحكام الواردة أعلاه كما أن له الحق مقدماً وبصفة قانونية بعمل اللازم بدون الطلب من العميل التوقيع على نماذج أخرى لفتح الحسابات.

١٦,١٦ يحق للبنك تعليق أي عمليات أو تجنيد الأموال المحوالة إلى حسابات العميل حال قيامه بشبهة تضمنها عمليات غسل الأموال أو عمليات احتيالية أو تمويل الإرهاب.

١٦,١٧ في حال إيداع أي مبالغ تخصص أي طرف ثالث آخر في الحساب، يجب على العميل إخطار البنك عن أسم وجنسية المالك أو المستفيد الحقيقي منها وذلك لأغراض تلبية متطلبات قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

١٦,١٨ دون المساس بحق البنك في الامتناع عن السماح بالسحب على المكشوف من الحساب، يوافق ويقر العميل على احتساب فائدة شهرية على الحساب في حال السحب على المكشوف لأي سبب من الأسباب أو لقيود أي مبالغ أدت إلى كشف الحساب وذلك حسب الفائدة المعلنة وفقاً لجدول تعرفه الرسوم والعمولات المنشور من البنك ويضاف مبلغ الفائدة شهرياً إلى اصل المبلغ المكشوف.

١٦,١٩ سيقوم العميل بسحب واسترداد جميع الشيكات الصادرة من العميل للمستفيدين والتي تم توقيعها من قبل المفوض/المفوضين بالتوقيع السابق/السابقين، وأن للبنك الحق الكامل في رفض أو قبول وفاء أي شيكات مسحوبة على حساب العميل وموقعه من قبل أي مفوض بالتوقيع قديم دون أي مسؤولية على البنك أو موظفيه، ونقر بأننا وحدنا المسؤولين عن استبدال الشيكات القديمة ولا يحق لنا مطالبة البنك بأي تعويض نتيجة قبول أو رفض أي شيك كونه موقع من مخول سابق بالتوقيع.

ثانياً: الشروط والأحكام الخاصة بالحسابات البنكية

١. الحساب الجاري

١,١ الرصيد الدائن في الحساب الجاري لا يشارك في أرباح الاستثمار ولا يتحمل مخاطره ويلتزم البنك بدفع كامل الرصيد الدائن عند الطلب.

١,٢ يحق لأي شخص راشد أو شركة فتح حساب جاري إذا كان مواطناً أو مقيماً بدولة قطر وفقاً لضوابط وتعليمات مصرف قطر المركزي.

١,٣ تتم السحوبات من الحساب الجاري بواسطة الشيكات التي يصدرها البنك أو بعد إستيفاء النموذج الخاص بذلك أو بطاقات الخصم كما تقبل الإيداعات بالحساب بجميع فروع البنك نقداً أو بشيكات مسحوبة على فروع البنك أو بنوك محلية كما يمكن عمل تحويلات بين الحسابات أو عن طريق أجهزة السحب الخاصة بالبنك فقط.

١,٤ للبنك الحق في الامتناع عن صرف أوامر الدفع أو الشيكات الخطئية المكتوبة على غير نماذج البنك وأوامر العميل الخطئية، دون أدنى مسؤولية على البنك.

١,٥ على العميل كتابة الشيك بالبحر الأسود أو الأزرق فقط، وإما باللغة العربية أو الإنجليزية، ولا يقبل البنك صرف شيكات مدونة بلغات أخرى.

١,٦ يحق للبنك الوفاء بقيمة الشيك أو الأوراق التجارية الأخرى المسحوبة على الحساب الجاري للعميل، حتى ولو تسبب ذلك في كشف الحساب، ويلزم العميل بسداد كافة المبالغ المستحقة بحسابه المكشوف كلما طلب البنك ذلك. إلا أن هذا لا يعني الموافقة على منح العميل حداً ائتمانياً بل هو حق حصري للبنك فقط.

١,٧ يجوز للبنك أن يقبل من صاحب الحساب أية تعليمات إيقاف أي شيك في حالة فقدان الشيك أو تحت أي من الظروف الأخرى التي يسمح بها القانون ويوافق عليها البنك ومع ذلك فإن العميل يتحمل أية خسائر أو أضرار أو تكاليف (بما في ذلك أية تكاليف قانونية) أو مطالبات بتكديدها نتيجة ذلك.

١,٨ على العميل المحافظة على دفتر شيكاته ويتحمل كافة المسؤولية عنه ولا يجوز له إعطاء أية شيكات منه للغير لاستخدامها. كما يجب عليه إخطار البنك فوراً في حال فقدان أو سرقة دفتر الشيكات وإلا تحمل صاحب الحساب نتيجة سوء استعماله من الغير.

١,٩ للبنك الحق في الامتناع عن إصدار دفتر الشيكات للعميل دون إبداء أسباب.

١,١٠ على العميل إخطار المصرف فوراً في حالة فقدان / سرقة بطاقة السحب مع

Bank's branches and the Customer shall be, thereafter, bound by such amendments. If the Bank does not receive an objection from the Customer during fifteen days, then the Customer shall be considered to have accepted such amendments.

16.12 If the Bank does not at any time exercise the full implementation of any clause or obligation set out in these Terms and Conditions or if the Bank delays the implementation thereof, the same shall not be considered to be a waiver of its right or abandonment of the full implementation at a subsequent time.

16.13 The Bank's records, computer printouts and documents shall be considered as evidence of the correctness of the Customer's balance. If, however, the contrary is claimed, then the burden of proof shall lie with the Customer.

16.14 The Customer shall not assign or charge the funds held in her/his/their accounts to any other person by way of security, without the Bank's written consent. The Customer must provide written request for bank approval.

16.15 The Bank may from time to time at its discretion open any further personal/impersonal account(s) in any Currency if deemed necessary and advantageous to control, monitor, segregate and/or separate some transactions from others where the Bank has financial and other interests whatsoever. Such account(s) when opened shall also be governed by the Terms and Conditions mentioned herein and the Bank shall be considered to hold lawful authority in advance to do so, without requiring to sign additional Account Opening Forms from the Customer.

16.16 The Bank shall have the right to suspend any transactions or any amounts transferred to Customer's accounts in cases where there is suspicion that such transfers or accounts may be involved in money laundering activity, fraudulent activity or financing terrorism.

16.17 In case any funds belong to any other third party will be deposited in this account, the customer should inform the Bank of the name and nationality of the real beneficial owner of the funds for the purpose of fulfilling Anti Money Laundering and Combating of Terrorist Financing law requirements.

16.18 Without prejudice to the Bank's right of refusing the overdrawn on the account, the Customer agrees and acknowledges that in case the account is overdrawn for any reason or due to recording any amounts that leads to overdrawing the account, a monthly interest shall apply on the overdrawn amount in line with the published tariff charges and fees issued by the Bank as amended from time to time. The interest will be calculated on monthly basis to the withdrawn amount.

16.19 The customer shall withdraw and retrieve all checks issued to the beneficiaries that were signed by the old authorized signatory(ies), and that the Bank has the full right to reject or process any checks drawn on the customer's account and signed by any old authorized signatory without any liability to the Bank or its employees, and I/We hereby acknowledge that we are solely responsible for replacing old checks and we are not entitled to be indemnified for accepting or rejecting the encashment of any check being signed by an old authorized signatory.

II. Bank Accounts: Terms and Conditions

1. Current Account

1.1 Credit Balance in the Current Account is without interest, and on demand, the Bank undertakes to pay the credit balance in full.

1.2 Any adult individual or Commercial entity has the right to open a Current Account if they are a national or resident in the State of Qatar subject to the controls, rules and instructions of the Qatar Central Bank.

1.3 Withdrawals from the Current Account shall be made through cheques issued by the Bank, or by completing the related form, or Debit Card. Depositing in the Account shall be accepted in all branches of the Bank by cash, cheques withdrawn at the Bank's branches or local banks or through the Bank's designated ATMs only. Transfers between accounts may be done.

1.4 The Bank shall have the right to refuse to pay any payment orders or cheques written on forms other than the Bank's forms and Customer's written instructions, without any responsibility whatsoever on the part of the Bank.

1.5 The Customer has to write the cheques in Blue or Black ink only, and in either Arabic or English language. The Bank shall not accept cheques written in any other languages.

1.6 The Bank shall have the right to honour the value of a cheque or other negotiable instruments drawn on the Customer's Current Account even if this were to cause the Account to be overdrawn and the Customer undertakes to repay all the due amounts in the Customer's overdrawn Account whenever the Bank requests. However this does not construe, to a credit limit being sanctioned to the Customer and is only a right exercised by the Bank.

1.7 The Bank may accept from the Account holder a Stop Payment of Cheque in case it is lost or in other circumstance, it is allowed by law and agreed by the Bank. However, the Customer will bear any loss, damage and cost (including legal cost) due to this.

1.8 The Customer shall bear full responsibility of any cheque

تحمل العميل أية أضرار تنجم عن الفترة الواقعة بين فقدان / السرقة وبين إبلاغه البنك رسمياً.

١,١١ على العميل التقيد بما جاء في أحكام المادة رقم (٣٥٧) من قانون العقوبات القطري رقم (١١) لسنة ٢٠٠٤ والتي تنص على مايلي: يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات ولا تقل عن ثلاثة أشهر، أو بغرامة لا تزيد على عشرة آلاف ريال ولا تقل عن ثلاثة آلاف ريال أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب بسوء نية أحد الأفعال الآتية:

أ. إذا أعطى شيكاً لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب، أو كان الرصيد أقل من قيمة الشيك.

ب. إذا استرد - بعد إعطاء الشيك - كل المقابل، أو بعضه بحيث لا يفي الباقي بقيمته.

ج. إذا أمر المسحوب عليه بعدم صرف الشيك.

د. إذا تعمد تحرير الشيك أو التوقيع عليه بصورة تمنع صرفه.

هـ. إذا ظهر لغيره شيكاً أو سلمه شيكاً مستحق الدفع لحامله وهو يعلم أنه ليس له مقابل يفي بكامل قيمته، أو أنه غير قابل للصرف. ويتعهد العميل بعدم إصدار شيك بدون رصيد أو مقابل رصيد غير كاف بالحساب. وفي حالة المخالفة فإنه يحق للبنك إغلاق الحساب واسترداد الشيكات غير المستعملة و / أو التبليغ عن المخالفة للجهات المختصة بدون الرجوع لصاحب الحساب.

٢. حساب التوفير (للأفراد فقط)

٢,١ حسابات التوفير الادخاري تخضع للحد الأدنى للرصيد الذي تقررته إدارة البنك للاحتفاظ به ولا يصدر البنك دفتر شيكات، ويتم إصدار بطاقة الخصم.

٢,٢ يقوم البنك باستثمار أموال حسابات التوفير الادخاري على أساس الرصيد اليومي المتاح بالحساب.

٢,٣ تضاف الفوائد على حساب التوفير الادخاري بنوعيه إلى نفس الحساب، ما لم يطلب العميل غير ذلك.

٣. حساب تحت الطلب

٣,١ هو حساب وديعة تحت الطلب يمكن فتحه بالريال القطري أو عمله خليجي أو الدولار الأمريكي أو اليورو أو أي عملة أخرى يحددها البنك من وقت لآخر للأفراد والشركات والمؤسسات والكيانات الاعتبارية كما يمكن فتحه ويخضع لحد أدنى للرصيد المطلوب للاحتفاظ بالحساب حسب ما تقررته إدارة البنك.

٣,٢ لا يصدر البنك دفتر شيكات لحساب تحت الطلب وتتم السحوبات عن طريق النماذج الرسمية للبنك.

٣,٣ يقوم البنك بدفع الفوائد على حساب تحت الطلب على أساس الرصيد اليومي المتاح بالحساب.

٣,٤ تضاف الفوائد للحسابات تحت الطلب إلى نفس الحساب ما لم يطلب العميل غير ذلك.

٣,٥ يحتفظ البنك بحقه في إغلاق حساب تحت الطلب وتحويل الرصيد إلى الحساب الجاري أو التوفير أو حساب المعلقات في حال نقص الرصيد عن الحد الأدنى المطلوب.

ثالثاً: الإقرار الخاص بقانون فاتكا والإقرار الضريبي

١. الإقرار الخاص بقانون فاتكا

١,١ يتعين على العميل الكشف عن جميع المعلومات للوفاء بمتطلبات قانون الالتزام الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA). يحتفظ البنك بحق طلب الحصول على مستندات وإعفاءات إضافية (W-8 BEN أو W-9)، إذا كان ذلك مطلوباً لدعم وضع العميل كموطن أمريكي أو لتصنيفه فيما يتعلق بالالتزام الضريبي FATCA.

١,٢ عدم الكشف عن معلومات كاملة سوف يعرض العميل ومالكه (في حالة المؤسسات الأجنبية غير المالية وغير النشطة) للاستقطاع الضريبي على الدخل أو العائدات الآتية من مصادر أمريكية كما تنص عليه لوائح الالتزام الضريبي FATCA.

١,٣ في حالة استيفاء العميل لتعريف «شخص أمريكي» وفقاً للوائح الالتزام الضريبي FATCA، يخول العميل البنك بالكشف عن معلوماته الشخصية فيما يتعلق بجميع الحسابات المصرفية (القائمة أو الجديدة) لدى البنك لخدمات مصلحة الضرائب (IRS) في الولايات المتحدة الأمريكية (أو ممثلها أو وكيلها) وإلى أي سلطة تنظيمية أخرى ذات صلة دون أي مسؤولية أو التزام على البنك.

١,٤ الحسابات الفردية الجديدة ستكون قابلة للإبلاغ لمصلحة الضرائب أو أي سلطة تنظيمية أخرى ذات صلة في حال العثور على أي دلائل تشير إلى أن الشخص المعني من مواطني الولايات المتحدة، ما لم يحصل البنك، أو يحتفظ حالياً بسجلات تؤكد بأن العميل ليس من مواطني الولايات المتحدة.

١,٥ ستكون حسابات الشركات الجديدة قابلة للإبلاغ لمصلحة الضرائب أو لأي سلطة تنظيمية أخرى ذات صلة في الحالات التالية:

أ. إذا تم تصنيف الشركة على أنها شخص أمريكي محدد.

ب. إذا تم تصنيف الشركة على أنها كيان أجنبي غير مالي وغير نشط.

book issued. Cheques should not be given to others to use, and the Bank should be informed immediately upon the loss or theft of a cheque book, otherwise the Customer shall bear the consequences in case of misuse.

1.9 The Bank has the right to refuse issuing a cheque book to the Customer, without giving any reason.

1.10 The Bank should be informed immediately upon the loss/theft of the Debit Card. The Customer shall bear any consequences occurring in the period between the loss/theft and the time the Bank is officially notified.

1.11 The Customer shall comply with Article 357 of Qatari Law (11)/Year 2004 which states: Imprisonment punishment shall apply for a period not exceeding three years, but not below three months (or) penalty payment not exceeding Ten Thousand Qatari Riyal only but not below Three Thousand Qatari Riyal only (or) both for the Customers who intentionally commit:

a. Cheque(s) issued against insufficient funds (or) less than Cheque(s) amount.

b. Cheque(s) issued, but subsequently withdrawn the full or part amount from the Account which makes the Cheque(s) dishonored.

c. Cheque(s) issued, but instructed the Bank to Stop-Payment.

d. Issuing Cheque(s) intentionally in a manner that will not allow withdrawal.

e. Knowingly endorsing the Cheque(s) in a manner that will disallow encashment for funds and/or technical reasons. The customer undertakes not to issue any cheque without a balance or sufficient available balance. The Bank reserves the right to recall unused Cheque(s) and close the Account and/or advise appropriate authorities in such cases, without referring to the Customer.

2. Savings Account (Individuals Only)

2.1 Savings Accounts are subject to the minimum balance decided by the Bank. The Bank will not issue a cheque book, but can issue a Debit Card.

2.2 The Bank will pay interest on funds of the Saving Accounts on the basis of the daily cleared credit balance available in the Account.

2.3 Interest of Savings Account shall be credited to the same account on the Bank declared frequency, unless the Customer requested otherwise.

3. Call Account

3.1 Call Account can be opened in Qatari Riyal or GCC currencies or USD or EUR or any other currency that the Bank notifies to accept from time to time for Individuals, Companies, Establishments or Organisations, subject to the minimum balance defined by the Bank.

3.2 Cheque books will not be issued to Call Account and withdrawals shall be effected by using Bank's Forms.

3.3 The Bank will pay the applicable rate of interest on funds of the Call Account on the basis of the daily cleared credit balance available in the account.

3.4 Interest of Call Account shall be credited to the same account on the Bank declared frequency, unless the Customer requests otherwise.

3.5 The Bank may close the Call Account and transfer the balance to a Current, Savings or Suspense account, should the balance fall below the prescribed minimum balance.

III. FATCA & TAX Declaration

1. FATCA Declaration

1.1 The Customer shall disclose all information to satisfy FATCA requirements. The Bank reserves the right to request for additional documentary evidence and waivers (W-8 BEN or W-9), if required to support the Customer's US status or FATCA classification.

1.2 Failure to disclose full information will subject the customer and its owners (in case of passive NFFEs) to withholding tax on income or proceeds derived from US sources as prescribed by FATCA regulations.

1.3 In case the Customer satisfies the definition of US persons as per FATCA regulations, the Customer authorises the Bank to disclose their personal information with respect to all banking accounts (existing or new) maintained with QNB to the Internal Revenue Services (IRS) in the United States of America (or its representatives or agents) and to any other relevant regulatory authority without any responsibility or liability on the Bank's part.

1.4 New individual accounts will be reportable to IRS or other relevant regulatory authority if any of the US indicia are found, unless QNB obtains or currently maintains records supporting the customer's non-US status.

1.5 New corporate accounts will be reportable to IRS or other relevant regulatory authority in the following cases:

a. Entity is classified as a Specified US Person

b. Entity is classified as a Passive Non-Financial Foreign Entity (NFFE) with one or more Controlling Persons who are citizens or residents of the US

1.6 In case of change in circumstances (such that the Customer

becomes a US Citizen, obtains a US Passport or US telephone number or US residence address, etc), the Customer shall promptly furnish the Bank with the necessary details and documentation in this regard.

- 1.7 The Customer shall hold the Bank harmless from any claims, liabilities, damages and losses in the event of non-fulfillment of the above undertaking. The Customer hereby understands and acknowledges that the Bank is bound by certain global conditions, restrictions and legal declaration for providing services to the citizens/residents of the United States of America and that the citizenship/residency status can affect the nature and extent of the services that can be derived from the Bank.

2. Tax Declaration

- 2.1 In line with State of Qatar's commitment on this aspect, QNB is committed to applying tax transparency initiatives within the bank including aspects such as cross-border tax compliance and those aimed at combating tax evasion. Accordingly the Common Reporting Standard (CRS) by the OECD, is a global standard for the automatic exchange of financial information (AEOI) between participating jurisdictions that Qatar (and in turn QNB) has agreed to adopt.
- 2.2 Compliance with CRS is mandatory under local law. Regulations based on the CRS require QNB Group to collect and report certain information about a customer's/account holder's tax residence.
- 2.3 Each jurisdiction has its own rules for defining tax residence. In general, tax residence is the country/ies where customer is liable to pay taxes and this could include, for example, where you permanently reside, where you reside for tax purposes, etc.. Special circumstances (such as studying abroad, working overseas, or extended travel) may cause you to be tax resident elsewhere or tax resident in more than one country at the same time. The country/countries in which you pay taxes are also likely to be your country/countries of tax residence.
- 2.4 QNB Group is committed to protecting the integrity of tax systems, preventing financial crime and adhering to the required laws to comply with CRS regulations. The CRS regulations affect banks and other financial institutions, who may follow a different compliance approach than that of QNB. At QNB we request every customer to provide their self-certification form to determine their tax residency status.
- 2.5 All customers that hold financial accounts / depository accounts with QNB shall be subject to CRS due diligence procedures and are required to submit their tax residency self certification form and any related corroborating evidence requested by QNB. All customers are impacted including individuals (whether banking directly or indirectly through an entity), sole proprietors and entities such as corporations, partnerships and trusts.
- 2.6 Customer that are identified as reportable persons, i.e., tax residents of reportable jurisdictions, will be subject to reporting to related authorities by QNB.
- 2.7 If the customer (or for certain types of entities, the Controlling Persons) is a tax resident of reportable jurisdictions, then QNB Group shall report him/her/entity (or Controlling Persons'). Information exchanges shall include account information; i.e. including but not limited to aspects such as the name, address, date of birth, jurisdiction of residence, tax identification number (TIN), account number, account balances and certain income, etc., to the local Tax Authorities who in turn will then exchange the data with the tax authorities of the relevant reportable jurisdictions.
- 2.8 QNB Group does not provide clients/customers with tax advice or assist clients in the determination of their countries of the tax residence or assist clients in completing the CRS self-certification form. It is the responsibility of the clients to provide true, correct and complete information in the self-certification forms they submit to QNB. Should customers have any further queries regarding CRS and their tax status, they should contact their tax advisors.
- 2.9 Customer who provide incomplete or wrong tax residency information through their self-certification forms (physical or digital) will be subject to penalties and fines as stipulated by relevant regulatory authorities.
- 2.10 Clients acknowledge that the information contained in their tax forms may be provided to the relevant tax authorities and exchanged with tax authorities of another country or countries in which the Account Holder may be tax resident pursuant to intergovernmental agreements to exchange financial account information.
- 2.11 Customer undertake to advise Qatar National Bank within 30 days of any change in circumstances which affects the tax residency status of the customer. Accordingly new tax residency form must be submitted by customer to QNB within 30 days.
- 2.12 QNB reserves the right to request from customers any additional tax residency information as requested by relevant regulatory authorities (e.g. such as but not limited to information such as citizenship by investment (CBI), residence by investment (RBI), etc.).

(NFFE) مع وجود شخص واحد أو أكثر من المتحكمين على الشركة من مواطني الولايات المتحدة أو المقيمين فيها.

- ١,٦ في حال تغير الظروف (مثل أن يصبح العميل مواطناً أمريكياً، أو يحصل على جواز سفر أمريكي أو رقم هاتف أمريكي أو عنوان سكن بالولايات المتحدة الأمريكية، إلخ)، يجب على العميل أن يقوم فوراً بتزويد البنك بالتفاصيل والوثائق اللازمة في هذا الصدد.
- ١,٧ يلتزم العميل بعدم تعريض البنك لأي مطالبات أو التزامات أو أضرار أو خسائر في حال عدم الوفاء بالتعهد أعلاه. ويدرك العميل ويقرّ بموجب هذه الوثيقة بأن البنك ملزم بحكم بعض الظروف والقيود العالمية وبالإعلان القانوني بتقديم خدمات للمواطنين الأمريكيين والمقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية وبأن وضع المواطنة الأمريكية / الإقامة في الولايات المتحدة يمكن أن يؤثر على طبيعة ومدى الخدمات التي يمكن الحصول عليها من البنك.

٢. الإقرار الضريبي

- ٢,١ تماثياً مع التزام دولة قطر في هذا الجانب، يلتزم QNB بتطبيق مبادرات الشفافية الضريبية داخل البنك، بما في ذلك جوانب مثل الامتثال الضريبي عبر الحدود وتلك التي تهدف إلى مكافحة التهرب الضريبي. وبناءً على ذلك، فإن معيار الإبلاغ المشترك (CRS) الخاص بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، هو معيار عالمي للتبادل التلقائي للمعلومات المالية (AEOI) بين الولايات القضائية المشاركة التي وافقت قطر (وبالتالي QNB) على اعتمادها.
- ٢,٢ يعد الامتثال لمعيار الإبلاغ المشترك إلزامياً بموجب القانون المحلي. وتتطلب اللوائح البنائية على معيار الإبلاغ المشترك أن تقوم مجموعة QNB بجمع معلومات معينة حول الإقامة الضريبية للعميل/ صاحب الحساب والإبلاغ عنها.
- ٢,٣ لدى كل ولاية قضائية قواعدها الخاصة لتحديد الإقامة الضريبية. وبشكل عام، فإن الإقامة الضريبية هي الدولة/ الدول التي يكون العميل مسؤولاً فيها عن دفع الضرائب ويمكن أن يشمل ذلك، على سبيل المثال، المكان الذي تقيم فيه بشكل دائم، والمكان الذي تقيم فيه لأغراض ضريبية، وما إلى ذلك. وقد تؤدي ظروف خاصة (مثل الدراسة في الخارج، والعمل في الخارج، أو السفر لفترات طويلة) إلى أن تصبح مقيماً ضريبياً في مكان آخر أو مقيماً ضريبياً في أكثر من دولة في نفس الوقت. ومن المحتمل أيضاً أن تكون الدولة/ الدول التي تدفع فيها الضرائب هي دولة/ دول إقامتك الضريبية.
- ٢,٤ تلتزم مجموعة QNB بحماية نزاهة الأنظمة الضريبية ومنع الجرائم المالية والالتزام بالقوانين المطلوبة للامتثال للوائح معيار الإبلاغ المشترك. وتؤثر لوائح معيار الإبلاغ المشترك على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، التي قد تتبع نهج امتثال مختلف عن نهج QNB. في QNB نطلب من كل عميل تقديم نموذج الإقرار الذاتي لتحديد وضع الإقامة الضريبية الخاص به.
- ٢,٥ سيخضع جميع العملاء الذين لديهم حسابات مالية/ حسابات إيداع لدى QNB لإجراءات العناية الواجبة الخاصة بمعيار الإبلاغ المشترك، ويتعين عليهم تقديم نموذج إقرار الإقامة الضريبية الخاص بهم وأي أدلة داعمة ذات صلة يطلبها QNB. ينطبق هذا على جميع العملاء بما في ذلك الأفراد (سواء كانوا يتلقون الخدمات المصرفية بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال كيان) والمالكين الفرديين والكيانات مثل الشركات والشراكات والصناديق الاستثمارية.
- ٢,٦ يعتبر العملاء الذين يتم تحديد أنهم أشخاص خاضعون للإبلاغ، أي المقيمين الضريبيين في الولايات القضائية الخاضعة للإبلاغ، مشمولين في عملية إبلاغ السلطات ذات الصلة من قبل QNB.
- ٢,٧ إذا كان العميل (أو بالنسبة لأنواع معينة من الكيانات، الشخص المسيطر) مقيماً ضريبياً في الولايات القضائية الخاضعة للإبلاغ، فيجب على مجموعة QNB الإبلاغ عنه/ عن كيانه (أو الأشخاص المسيطرون). وتشمل عمليات تبادل المعلومات معلومات الحساب، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر جوانب مثل الاسم والعنوان وتاريخ الميلاد والولاية القضائية للإقامة ورقم التعريف الضريبي (TIN) ورقم الحساب وأرصدة الحسابات والدخل المحدد وغيرها من المعلومات التي يتم تبادلها مع السلطات الضريبية المحلية التي بدورها ستبادلها مع السلطات الضريبية في الولايات القضائية ذات الصلة.
- ٢,٨ لا تقدم مجموعة QNB المشورة الضريبية للزبائن/ العملاء أو تساعد العملاء في تحديد دول إقامتهم الضريبية أو تساعد العملاء في إكمال نموذج الإقرار الذاتي الخاص بمعيار الإبلاغ المشترك. تقع على عاتق العملاء مسؤولية تقديم معلومات حقيقية وصحيحة وكاملة في نماذج الإقرار الذاتي التي يقدمونها إلى QNB. إذا كان لدى العملاء أي استفسارات أخرى بخصوص معيار الإبلاغ المشترك ووضعهم الضريبي، فيجب عليهم الاتصال بمستشارهم الضريبيين.
- ٢,٩ سيخضع العميل الذي يقدم معلومات غير كاملة أو خاطئة عن الإقامة الضريبية من خلال نماذج الإقرار الذاتي (المادية أو الرقمية) للعقوبات والغرامات على النحو المنصوص عليه من قبل السلطات التنظيمية ذات الصلة.
- ٢,١٠ يقر العملاء بأنه قد يتم تقديم المعلومات الواردة في نماذجهم الضريبية إلى السلطات الضريبية ذات الصلة وتبادلها مع السلطات الضريبية لدولة أو دول أخرى قد يكون فيها صاحب الحساب مقيماً ضريبياً وفقاً للاتفاقيات الحكومية الدولية لتبادل معلومات الحسابات المالية.

IV. Force Majeure

Where the Bank is prevented, hindered or delayed from performing any of its obligations under this Agreement, by an event beyond its reasonable control (not excluding strike, lock out, labour dispute, act of God, war, riot, civil commotion, malicious damage, compliance with a law or regulation, accident, breakdown or other failure of equipment- electronic or otherwise, fire, flood or other circumstances affecting the supply of goods or services)

1. The Bank shall not be obliged to perform its obligations under this Agreement to the extent that it is prevented, hindered or delayed in its performance by such an event; and
2. The Bank shall notify the Customer as soon as practicable of the event and its likely effects on the Customer's liability to or obligations from this mandate agreement.

VI. Applicable Laws and Jurisdiction

These terms, conditions, Customer's Accounts and all relating matters are subject to the Laws of the State of Qatar. The instructions of Qatar Central Bank form the basis for adjudication of any dispute by competent Qatari Courts.

٢٠١١ يتعهد العميل بإبلاغ بنك قطر الوطني في غضون ٣٠ يوماً بأي تغيير في الظروف التي تؤثر على وضع إقامته الضريبية. ووفقاً لذلك، يجب على العميل تقديم نموذج إقامة ضريبية جديد إلى QNB في غضون ٣٠ يوماً.
٢٠١٢ يحتفظ QNB بالحق في طلب أي معلومات إضافية من العملاء عن الإقامة الضريبية بناءً على طلب السلطات التنظيمية ذات الصلة (على سبيل المثال لا الحصر، معلومات مثل الحصول على الجنسية عن طريق الاستثمار (CBI) والإقامة عن طريق الاستثمار (RBI) وما إلى ذلك).

رابعاً: القوة القاهرة

في حال تم منع البنك أو إعاقته أو تأخيره عن تنفيذ أي من التزاماته بموجب هذا العقد بسبب أمر خارج عن إرادته (بما في ذلك الاضطرابات، الإغلاقات، النزاعات العمالية، القضاء والقدر، الحروب، الاضطرابات الأهلية، التخريب، الالتزام بقانون أو نظام، الحوادث، الأعطال الإلكترونية أو الأعطال في المعدات، الحرائق، الفيضانات أو أية ظروف قد تؤثر توريد البضائع أو الخدمات):

١. لن يكون البنك ملزماً بتنفيذ التزاماته في هذه الاتفاقية في حال تم منعه، إعاقته أو تأخيره بسبب أي من الظروف المذكورة؛ و
٢. يقوم البنك بإبلاغ العميل بأن الأخير سيكون مسؤولاً في حال حدوث أي من هذه الظروف وتبعاتها وتأثيرها على التزاماته ببند هذا العقد.

سادساً: القانون الواجب التطبيق والاختصاص

تخضع هذه الشروط والأحكام وحساب العميل وجميع الأمور المتعلقة بقوانين دولة قطر وتعليمات مصرف قطر المركزي، وتختص المحاكم القطرية بالفصل في أي منازعات بشأنها.